التنمية الانسانية والنمو الاقتصادي في موريتانيا

د/ أبايه ولد قاسم

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2013

طالب دكتوراه: أبايه ولد القاسم
ebaye2010@gmail.com
رقم الهاتف:0791049198
-كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة باجي مختار – عنابة –

التنمية الإنسانية و النمو الاقتصادي في موريتانيا.

الملخص:

تعد التنمية الإنسانية مطلب أساسي تهدف إلى تحقيقه أية دولة في العالم و خاصة النامية منها، لأجل تلبية حاجات الفرد و توسيع الخيارات أمامه. و لدراسة هذا الموضوع من الضروري تبيان العلاقة التكاملية المتبادلة بين التنمية الإنسانية و النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعددة للتنمية، و وقوفا عند واقع التنمية الإنسانية و النمو الاقتصادي في موريتانيا، و النتائج المتحصل عليها في هذين المجالين بالنسبة للاقتصاد الموريتاني.

Abstract

Human development is an essential prerequisite that any country in the world aims to achieve it, particularly developing ones, in order to meet the needs of the individual and the expansion of options. to study this subject it is necessary to demonstrate the complementary relationship between human development and economic growth, mentioning the concepts of development, standing at the reality of human development and economic growth in Mauritania, and the results obtained in these two areas for the economy of Mauritania.

المقدمة:

تعتبر التنمية الإنسانية من أكثر القضايا التي تثير اهتمام الدول النامية و تسعى جاهدة إلى تحقيقها بغية خروجها من دوامة التخلف و الفقر الذي تعاني منه و موريتانيا من بين هذه الدول.

فهناك أوجه تلاقي و اختلاف بين التنمية الإنسانية و النمو الاقتصادي الذي ينظر إليه على أنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي و من الواضح أن هذا المنظور يهمل كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين فئات المجتمع كما لا يتعرض للتحسن في نوعية الحياة البشرية فلا يوجد هناك ما يضمن ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية بطريقة تلقائية.

إلا أن هناك علاقة متبادلة بينهما فارتفاع مستوى الدخل أو الناتج يؤدي إلى رفع المستوى الصحي و التعليمي و كذلك فإن التحسن في هذين المجالين يؤدي إلى رفع مستوى النمو في الناتج من خلال رفع مستوى إنتاجية العمل للأفراد.

فالنمو الاقتصادي وسيلة مهمة من وسائل التنمية الإنسانية, لكن ليس غايتها, هذا ما ستبينه هذه الدراسة مع التركيز على وضعية موريتانيا بالنسبة لهذين المفهومين.

1- التنمية و النمو الاقتصادي:

على الرغم من تعدد التعريفات لاصطلاح التنمية', و تعدد زوايا هذا المصطلح و أبعاده, فإن معظم الباحثين قد انتهوا إلى أن اصطلاح التنمية يتجاوز كثيرا مفهوم النمو الاقتصادي الذي يستدل عليه بزيادة الدخل الإجمالي أو بزيادة متوسط دخل الفرد, فتحقيق الرخاء الاقتصادي المتمثل في إشباع الحاجات المادية للإنسان يظل هدف واحد بين الأهداف الأخرى لعملية التنمية.

و ضمن هذا التصور الواسع الاصطلاح التنمية, فإنها ينظر إليها باعتبارها عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و السلوك فالتنمية يمكن أن تعرف بأنها مجموعة الوسائل و الجهود المختلفة التي من خلالها يتم الاستخدام الأمثل للثروة بشقيها المادي و البشري و التي بدورها تؤدي إلى إحداث تغيير في أنماط السلوك و أنواع العلاقات الاجتماعية.

كما يمكن أن تعرف بأنها نهضة حضارية شاملة تقتضي القضاء على أنماط التبعية, و تنهض بقيام علاقات جديدة تقوم على أساس تبادل المصالح, و التنمية التي نعنيها تهدف إلى تغيير بنائي اجتماعي اقتصادي سياسي, و تقوم على تعبئة الإمكانات البشرية و توظيفها التوظيف الصحيح لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية و في هذا السياق يعتبر الإنسان محور عملية التنمية و المحرك الأساسي لها فهي عملية اجتماعية تعتمد على جهود الإنسان في تعامله مع بيئته الطبيعية.[1]

و قد ورد تعريف لها من قبل البنك الدولي بأنها زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة, و تشمل الاستهلاك المادي و التعليم و الصحة و حماية البيئة, و تشمل أيضا المساواة في الفرص و الحريات

المدنية و السياسية, أي أن الهدف الشامل للتنمية هو زيادة الحقوق الاقتصادية و السياسية و المدنية لكل الناس بغض النظر عن الجنس و الفئات العرقية و الأديان و البلدان[2]

و بناء على ما تقدم يتضح أن للتنمية جانبين رئيسيين:

الأول: جانب كيفي يتمثل في مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان.

الثاني: جانب نوعي يتعلق بتغير أنواع السلوك و نوع العلاقات السائدة و هذا الجانب هو الذي يخلق الابتكار و التقدم.

و على الرغم من أنني لا أود الخوض في الجدل النظري للاتجاهات الفكرية لنظريات التنمية إلا أنه نجد من الفائدة أن نحاول باختصار الإشارة إلى تيارين رئيسيين هيمنا على نظريات التنمية المختلفة.

الأول: يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب, والذي يستمد فهمه من تجربة نمو الاقتصاد الغربي, و هو لا يفرق بين مفهومي النمو و التنمية, أما التيار الثاني: فيمثلوه دارسو العالم الثالث و ينظر هذا التيار للتنمية باعتبارها عملية هادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية و اجتماعية تتحقق بمقتضاها العدالة في توزيع الثروة والقضاء على مشكلات البطالة و الفقر و بالتالي تختلف عن النمو.[3]

و تجدر الإشارة هنا إلى أن التنمية البشرية تختلف عن التنمية الاقتصادية في أن الأولى تمتد إلى الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية, و أنها تنمية متوازنة مرنة تتخذ من الإنسان أداة و هدف و معيارها هوا لرفاه الاجتماعي الذي يعبر عن مدى إشباع حاجات الناس الأساسية من سكن و غذاء و تعليم و هي بهذا تتكامل مع مفهوم آخر هو التنمية المستديمة و لكي تتحقق هذه التنمية لا بد من توفر المناخ السياسي و الاجتماعي الملائم مناخ تسود فيه الحرية و المساواة و تحترم فيه حقوق الإنسان و تصان كرامته و يسود فيه التعاون و التكامل بين مكونات المجتمع أفرادا و مؤسسات .[4]

2- التنمية الإنسانية:

ما يزال الحديث عن التنمية الإنسانية في مراحله الأولى خصوصا في عالمنا العربي, ففي عهد قريب, و ربما قبل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي, الذي أختزل في بعض النجاحات الاقتصادية, ثم استبدل التركيز على النمو الاقتصادي بالتركيز على التنمية البشرية ثم امتد إلى التنمية المستدامة كما أصبحت تسمى في ما بعد, أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل أي الترابط بين مستويات النشاط الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي و البيئي كلها بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة و التخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم و التربية و الثقافة و الإسكان و الصحة و البيئة و غيرها و يتوخى هذا التوجه قدرا من العدالة و المساءلة الشرعية و التمثيل في إطار حكم القانون و المؤسسات.[5]

و تجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية البشرية في أصله الإنجليزي Développement humain يعني التنمية الإنسانية لذا فإن التقرير العربي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد فضل التعبير الإنساني لمصطلحhumain عن البشري اعتقادا منه أنه يحمل دلالات أعمق من البشري و يعرف القائمون على التقرير العربي التنمية الإنسانية "بأنها عملية توسيع الخيارات"[6] ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي و الآخر اجتماعي أو سياسي أو ثقافي, و حيث أن الإنسان محور تركيز جهود التنمية, فإنه لا بد من توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات الإنسان كل إنسان, فهي بهذا تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع خيارات الإنسان و النتائج التي تم تعزيزها و ينطوي هذا التعريف على دلالات عدة قد يكون من أهمها:

أ- أن الخيارات الإنسانية تتعزز حينما يكتسب الفرد القدرات و تتاح له الفرص

ب- لا بد من النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة و ليس هدف مطلقا لعميلة التنمية, فارتفاع مستويات الدخل ليست هي الغاية في حد ذاتها. فالطريقة التي أو الرؤية التي يوظف فيها أو من خلالها الدخل يمكن أن يخلق السعادة أو التعاسة للإنسان.

ينزع المفهوم في تركيزه على الخيارات إلى الإيحاء ضمنا إلى الطريقة و المدى الذي يستطيع فيه الإنسان أن يؤثر على القرارات و العمليات المحيطة و المتعلقة به, يؤثر في الشكل أو النموذج الذي تتشكل فيه حياته, بمعنى آخر أن انتزاع الإنسان لحقه في المشاركة في مختلف عمليات التنمية و مستوياتها, كما هي مشاركته في صناعة القرار و مراقبته و تعديله لقراراتها, يفرض أو بالأحرى يساهم في تعزيز مسار التنمية و تحسين نتائجها و تجويدها.

و بهذا فإن القائمين على التقرير يجدون في مفهوم التنمية الإنسانية مفهوما أوسع من مفاهيم التنمية الأخرى, حتى تلك التي تركز على الإنسان.

فالتنمية البشرية تؤكد على رأس المال البشري فقط و تتعامل مع الإنسان بكونه أحد مداخل التنمية و ليس المنتفع الرئيسي منها. في حين يركز نهج الحاجات الأساسية على تحقيق حاجات الإنسان الرعائية و ليس على تحقيق أو توسيع خيارته, و هو في ذلك كمنهج الرفاه الإنساني, و الذي ينظر إلى الناس كمنتفعين و ليس كمشاركين فاعلين في العمليات التي تشكل حياتهم و مسارهم. أما مفهوم التنمية الإنسانية, فإنه باشتماله لكل هذه الجوانب يمثل مدخلا أكثر شمولية لاتجاه عملية التنمية و يوظف مصفوفة من المؤشرات الأساسية تجمع بين تلك المأخوذ بها في تقارير التنمية البشرية و أخرى استحدثها التقرير العربي للتنمية الإنسانية و قبل استعراض أهمها نلخص المؤشرات الثلاثة التي تبنتها تقارير التنمية البشرية و هي الجمع بين مؤشرات:

- العمر المتوقع
- و التحصيل العلمي
- و الدخل

في دليل مركب للتنمية البشرية و اعترف تقرير عام 1994 بأن، هذا الدليل غير معبر عن المفهوم و أنه قابل للتحسينات و الإضافات و الاقتراحات[7].

و قد اعتمد التقرير تعريف لمفهوم التنمية البشرية, تم تعديله لاحقا في تقريره لعام 1995, و قد جاء في هذا التعريف: التنمية البشرية " هي عملية توسيع خيارات الناس و من حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت و لكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي أن يعيش الناس حياة مديدة و صحية, و أن يكتسبوا معرفة و أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة"[8]

و لكن التنمية البشرية أو بالأحرى الإنسانية لا تنتهي عند هذا الحد فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية إلى التمتع بفرص الخلق و الإنتاج و التمتع بالاحترام الذاتي الشخصي و لحقوق الإنسان المكفولة.

و يتضح من التعريف غنى المفهوم و من ثمة صعوبة الاستدلال عليه من خلال مؤشر, أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية التي لا يتوفر عدد مهم منها في البلدان النامية, و خاصة موريتانيا التي بصدد الحديث عنها, و هنا تكمن أهمية الدليل الذي تبناه التقرير بتركيبة من مجموعة محدودة من المعطيات و الإنجازات في مجالات التنمية البشرية الأساسية, القابلة للقياس خلال مدة زمنية و قابلة للمقارنة فيما بين الدول و هي تتعلق بطول العمر و المعرفة و مستوى المعيشة و قد أعطى لكل منها وزن معين يتناسب و شدة ارتباطه بالتنمية الإنسانية و اختيرت قيمة للدليل تتأرجح بين الصفر و الواحد الصحيح, ففي البلدان الأقل تنمية تكون أقرب إلى الصفر و لتلافي القصور الملاحظ في هذا الدليل تم عام 1995 استحداث دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس للتعبير عن التفاوت في التنمية ما بين الجنسين و الإنجازات على صعيد التنمية البشرية سواء بالنسبة للدول النامية أو بالنسبة إلى الدول الصناعية

المتقدمة, مجموعة الأدلة هذه تضم طيفا واسعا من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية و السياسية و التي تعكس في النهاية التقدم المحرز على صعيد التنمية الإنسانية و نقاط الضعف و الثغرات فيها, و تجاوز عدد المؤشرات في التقرير 180 مؤشر.[9]

و بالرجوع إلى تقارير التنمية الإنسانية العربية فإن أهم المؤشرات التي تبنتها فهي:

أ. العمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة في عمومها

ب. تحصيل التعليم كما يعرفه أو يأخذ بيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مقياس التنمية البشرية

ج. مقياس الحرية كتعبير عن حجم التمتع بالحريات المدنية و السياسية

د. مقياس تمكن النوع, و يعكس هذا حجم و مدى تمكين النساء

ه. الاتصال بشبكة الانترنت مقاسا يعدد حواسب الانترنت الأساسية للسكان, و ذلك للتعبير عن حجم التواصل مع شبكة المعلومات الدولية كأحد الفرص و الآليات التي تنتجها عملية العولمة

و. حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري) و حجم الأضرار التي يمكن أن يحدثها هذا الانبعاث و تأثيراته على البيئة في المنطقة[10]

و إذا أردنا تبني تعريف التنمية ذات التوجه الإنساني بدلا من التعريف ذي التوجه المادي فلا يكفي اعتبار التنمية الإنسانية مجرد إنفاق على الصحة و التعليم و الخدمات الأخرى, بل تتطلب الحاجة إلى توسيع القبليات: فالتنمية تعني توسيع القابليات و السؤال يجب أن يكون ما هي مقدرة الناس على العمل؟ مثلا هل يستطيع الناس القراءة و الكتابة و ليس كم مقدار الإنفاق على التعليم الابتدائي. أو المطلوب السؤال عن عدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية ;وليس عن مقدار ما أنتج من الطعام؟ و هل الناس يعيشون أطول؟, بدلا من السؤال عن مقدار الإنفاق على الصحة, كذلك لا بد أن الفرد الأمي ذي العناية الصحية السيئة ليست له نفس القابليات حتى لو كان لديه نفس المستوى من الدخل الذي يستلمه آخر متعلم و في صحة جيدة[11]

كما تحتاج التنمية الإنسانية إلى أن نظر باهتمام إلى دور المرأة سواء من ناحية المساواة لكونها تتحمل القسط الأكبر من الفقر, أو من ناحية النمو نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به في المجالات الإنتاجية و في تربية الأطفال و مساعدة رب العمل, فلا يكفي توفير الموارد للتنمية مع بقاء وضع المرأة كما هو. المطلوب هو ثقافة جديدة غير ذكورية تستلزم تغيير الانطباعات التقليدية عن المرأة

و عند دراسة أبعاد التنمية الإنسانية نحتاج إلى بحث مسألة الأرباح و الخسائر للأجيال الحاضرة و المستقبلية, فالتنمية تعني التضحية الآن لأجل المكاسب في المستقبل, و لكن ما مقدار الكلفة الاجتماعية التي يطلب من الجيل الحاضر تحملها؟ البعض يرى أن معالجة ذلك يتم فقط عبر خفض النمو السكاني و ذلك بالتكامل بين السكان و سياسات التنمية الإنسانية, خفض النمو السكاني يحقق

الكثير من المكاسب الفردية و الاجتماعية لشعوب دول العالم الثالث خاصة للمرأة, غير أن اقتراح مثل هذه السياسة يخلق مشاكل أخلاقية معقدة لرجل الاقتصاد.

يجب أن لا ينظر إلى الناس "كمشكلة" و إلى التقنين و البيروقراطية و المخططين (كحل) هذه النظرة تثير الالتباس و الشكوك حول من يستفيد من التنمية, فهي تستبعد المساهمات التي يمكن أن تدعم عملية التنمية حتى و لو كانت تلك المساهمات من الفقراء ذوي الموارد المحدودة.

و بالتالي فيجب على التنمية الإنسانية أن تركز على البعد الإنساني و أن تتجه نحو تحقيق القدرات الكامنة في الإنسان و تحسين الحياة الاجتماعية و الاقتصادية.

3- التنمية الإنسانية و النمو في موريتانيا:

لا يشذ واقع اتجاهات النمو الاقتصادي و التنمية الإنسانية في موريتانيا عن مثيلاتها في المنطقة العربية و الإفريقية فخلال العقود الأربعة الماضية مر الاقتصاد الموريتاني بعدد من الدورات الاقتصادية حقق فيها معدلات نمو متباينة ففي بداية السبعينات كانت لموجات الجفاف المتعاقبة, و ما ترتب عليها من هجرة ريفية آثار سلبية على الاقتصاد رغم جودة أداء القطاع المنجمي آنذاك, و قد تميزت نهاية السبعينات و بداية الثمانينات بتورط موريتانيا في صراع إقليمي, إضافة إلى تبني سياسات اقتصادية غير ملائمة الأمر الذي ترجم في ضعف نمو الاقتصاد و اختلال ميزان المدفوعات و تراكم العجز العمومي بشكل غير قابل للاستمرار على المدى الطويل, و في هذا السياق تم تبني برنامج إصلاحي اقتصادي و مالي شامل سنة 1985-1988 يهدف إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية, و تم استكماله ببرنامج آخر في الفترة 1989-1991.

و إثر هذا الإصلاح تمكنت من إحراز تقدم ملموس في تقليص الاختلالات المالية خلال الفترة 1985-1989 و من تحقيق مكاسب في مجالات معدل النمو الاقتصادي و تحرير كل من الأسعار و التجارة و إعادة هيكلة المؤسسات العامة و المصالح التجارية, إلا أن الأداء الاقتصادي تدهور بصورة ملحوظة خلال عامي 1990-1991 في أعقاب حرب الخليج حيث واجهت موريتانيا صعوبات مالية و اقتصادية ناجمة عن التراجع في المساعدات الخارجية و انخفاض الصادرات.[12]

3-1- تطور النمو:

لقد تطورت معدلات نمو الاقتصاد الموريتاني بصورة غير منتظمة خلال هذه العقود و يرجع هذا التطور المتذبذب إلى تضافر عدة عوامل داخلية و خارجية

أ- فعلى امتداد الفترة 1971-1975 بلغت نسبة النمو 0.7% في المتوسط مع وجود انزياح نمطي قدره 7.1% الأمر الذي يترجم درجة عالية من التقلب ترتبط بسنوات الجفاف.

ب- خلال مرحلة ثانية تمتد من 1976-1984 بلغ متوسط النمو ضعفي ما سجل في الفترة السابقة كما تقلص مستوى التقلب و إن كان قد ظل مرتفعا (حيث بلغ الانزياح النمطي 3.95).

و تتميز هذه الفترة الثانية بتسجيل معدلي نمو سالبين في سنتي 1982, 1984 نتيجة للجفاف و للخيارات الاقتصادية السيئة التي تم تبنيها في تلك الفترة.

ج- و قد ارتبطت هذه الفترة الثالثة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية, لا سيما من خلال وضع برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1985, و قد عرفت خلاله معدل نمو اقتصادي قدره 2.5% في المتوسط و تراجع كبير في مستوى التقلب حيث بلغ الإنزياح النمطي 2.26.

د- و أخيرا فقد كرست الفترة الرابعة لتعزيز الإصلاحات التي بدأ تنفيذها سنة 1985 بمزيد من تأكيد انسحاب الدولة من القطاعات الإنتاجية و مع المزيد من إشراك القطاع الخاص و قدر نمو فيها ب: 4.5% في المتوسط سنويا. إضافة إلى مستوى تحيز ضعيف جدا.[13]

و يظهر الجدول التالي تطور النمو الاقتصادي في موريتانيا

الجدول رقم 01: تطور النمو بين سنتي 1970-2010.

الفترة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2003-2000	2010-2006
معدل النمو الاقتصادي	%3.01	%2.33	%3.32	%4.57	%3.8

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر, المجلد1, مراجعة مؤقتة 2010 و دراسة تحليل عناصر النمو الاقتصادي في موريتانيا, المركز الموريتاني لتحليل السياسات 2005.

و من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا و نزولا و ذلك عائد إلى موجات الجفاف المتتالية التي تعرضت لها موريتانيا و كذلك عدم الاستقرار السياسي و السياسات المنتهجة الخاطئة وصولا إلى الأزمة المالية الأخيرة و تأثيراتها.

إلا أنه مع بداية العقد الأول للألفية الثالثة, تم صياغة العديد من الأطر و الوثائق الوطنية الهادفة إلى تحسين إدارة الاقتصاد الكلي و تعزيز فرص النمو و تخفيض معدلات البطالة و الفقر في المجتمع بالشراكة مع كل أطراف التنمية, الدولة, القطاع الخاص, منظمات المجتمع المدني، المانحين. فالرؤية الإستراتيجية لموريتانيا 2015 تقوم على أساس تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي قدره 5.8% سنويا.

و هذا الهدف المحوري يتطلب أن يصاحبه تطور في الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية لتحقيق الغاية الشاملة للرؤية الإستراتيجية و هي الانتقال بموريتانيا من مجموعة الدول منخفضة التنمية الإنسانية إلى مجموعة الدول متوسطة التنمية الإنسانية بتنوع اقتصادي و اجتماعي و ثقافي و معرفي و سياسي, و في هذا السياق فإن محور النمو الاقتصادي, في الرؤية ينظر إليه من بعدين الأول: زيادة وتيرة النمو بشكل عام و هذا يحتاج إلى تحريك عملية النشاط في كل من القطاعات التقليدية الواعدة.

الثاني: توسيع القاعدة الاقتصادية و تحفيز النمو في قطاعات الثروة السمكية و السياحة و الزراعة و المعادن.

و قد أدت هذه الأطر و الوثائق إلى تحسن ملحوظ في مجال رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و ذلك ما يوضحه الجدول التالي:[14]

الجدول رقم(2) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)

الدولة	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ليبيا	6340	6130	7186	8113	9642	4860	8469	9515
الجزائر	1500	1801	3132	3501	3965	4958	3920	4518
تونس	2015	2244	3216	3398	3811	4349	4174	4198
المغرب	1415	1998	1973	2152	2438	2849	2871	2863
موريتانيا	618	405	623	884	901	1104	924	1080

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011, ص 21.

نلاحظ من خلال هذا الجدول بالنسبة لموريتانيا أن هناك تطور طفيف حاصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا و ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية و خصوصا الحديد و الذهب كما عزز هذا التطور تصدير موريتانيا لكميات قليلة من البترول ابتداء من 2006.

3-2أما على صعيد التنمية الإنسانية فنلاحظ أن النتائج مازالت دون التوقعات و الطموحات ذلك أن وضعية موريتانيا تجعلها ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية و ذلك حسب تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ترتب دول العالم تنازليا حسب مؤشرات فقد جاءت موريتانيا في الترتيب (159) من إجمالي 187 دولة شملها التقرير و ذلك حسب تقريره لعام 2011.

و هو ما يجعلها ضمن الدول التي توصف بتنمية بشرية منخفضة ذلك أن هذا الدليل يقسم دول العالم إلى أربعة مجموعات و هي على النحو التالي:

تنمية بشرية مرتفعة جدا دليلها 0.889

تنمية بشرية مرتفعة دليلها 0.741

تنمية بشرية متوسطة دليلها 0.630

تنمية بشرية منخفضة دليلها 0.456

و الجدول التالي يبين وضع موريتانيا بالنسبة للتنمية البشرية:

الجدول رقم (3):وضع موريتانيا بالنسبة للتنمية البشرية

السنة	عدد الدول التي شملها التقرير	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية القيمة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي %
2003	175	154	0.454	51.9	43
2004	177	152	0.465	52	44
2005	177	152	0.477	52.7	51.2
2006	177	153	0.486	53.1	46
2008/2007	177	137	0.550	63.2	45.6
2009	182	154	0.520	56.6	50.6
2010	169	136	0.433	57.3	98.2
2011	187	159	0.453	58.6	98.2

المصدر: من إعداد الباحث: اعتمادا على تقارير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – للسنوات 2003 /2011.

ملاحظة: دليل التنمية البشرية دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية و هي الحياة المديدة و الصحية و المعرفة و المستوى المعيشي.

وعلى صعيد تحقيق أهداف الألفية الإنمائية نلاحظ أن هناك أربعة أهداف محتملة التحقيق بنسبة كبيرة و هناك ثلاثة أخرى غير محتملة التحقيق في غضون الفترة الممتدة إلى 2015 و الجدول التالي يشير إلى ذلك:[15]

الجدول رقم (4): درجة تحقيق أهداف الألفية في موريتانيا 1990-2010.

الأهداف	المستوى الأصلي	المستوى الحالي	أهداف الألفية 2015	احتمال التحقق
القضاء على الفقر المدقع و المجاعة	56.6%	42%	%28.390	غير محتمل

التكفل بالتعليم الأساسي للجميع	49%	73%	%100	محتمل
السعي إلى مساواة الجنسين و استقلالية النساء	غ . م	19%	%50	محتمل
الحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة	137 طفل في الألف	122 قي الألف	45 في الألف	غير محتمل
تحسين صحة الأم	930 وفاة لكل مائة ألف	686 وفاة لكل مئة ألف	232 وفاة لكل مائة ألف	غيرمحتمل
مكافحة نقص المناعة و الملا ريا و أمراض أخرى	غ . م	%0.6		محتمل
ضمان بيئة مستديمة	37% الذين يستخدمون مياه شرب حسنة 0.40%أجزاء التراب التي تغطيها الغابات	%62 %0.2	%82	محتمل

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية الموريتانية , الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر , المجلد1, مراجعة مؤقتة سبتمبر 2010، ص.62

الخاتمة:

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الإنسانية وطيدة بحيث لا يمكن أن تحدث تنمية إنسانية دون حدوث نمو اقتصادي,لكن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ليس كافيا وحده لتحقيقها فالنمو وسيلة و ليس غاية و لا يمثل نهاية للتنمية, لكن غيابه قد يشكل نهايتها.

فالتنمية الإنسانية تأتي بتنمية الناس و خلال الناس و من أجل الناس.

فقد أحدث نهجها دون شك تغييرا شاملا في توجه التنمية و مضمونها و آلياتها.

و موريتانيا مازالت نتائجها ضعيفة بالنسبة لتحقيق التنمية الإنسانية و هو ما يتطلب منها حشد جهود و إمكانات أكبر و ذلك من خلال إشراك كافة فئات المجتمع في الجهود الرامية لتحقيقها. و بعد أن تتحقق يجب أن يجنوا ثمارها معا و هو ما يجسد المساواة و العدالة في التوزيع فهدف التنمية الإنسانية هو تنمية البشر بواسطة البشر و من أجل البشر كما أسلفنا سابقا.

ومما يعزز هذا التوجه هو تطبيق برامج إصلاحية تتواءم مع خصائص العصر وأهداف الألفية الإنمائية، وهذا مرهون بتعزيز الحرية والديمقراطية ووجود مؤسسات المجتمع المدني القادرة علي توسيع مساهمة المواطنين في وضع وصياغة البرامج الإنمائية والمشاركة في معالجة الأزمات الاقتصادية ومواجهة التحديات المستقبلية ، والتركيز علي الفئات والأفراد الأكثر فقرا وتهميشا في المجتمع.

المراجع والهوامش :

1- علي أحمدالطراح، د. عثمان سنو،التنمية البشرية في المجتمعات النامية و المتحولة, دار النهضة العربية, لبيروت, 2004, ص 179.

2- البنك الدولي, تقرير التنمية في العالم, 1991, ص 49.

3- Michal Todario, Economy Development in the third word, London, Longman, 1997,pp50.64

4- د. محمد رزوق:" البحث العلمي في الجامعات العربية و دوره في تحقيق التنمية البشرية", الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية 09, 10 مارس 2004, جامعة ورقلة, كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, ص 156.

5- عبد الحسين شعبان: "النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية: تأصيل المفاهيم", جريدة الجريدة الكويتية, العدد 342, 27 يونيو 2008.
6- د. أبو الحسن عبد الموجود, إبراهيم أو زيد،التنمية الاجتماعية و حقوق الإنسان, المكتب الجامعي الحديث, القاهرة, 2009, ص 185.
7- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة, تقرير التنمية البشرية 1994, نيويورك 1994, ص 90.
8- أ.د عدنان العذري،الاقتصاد المعرفي و انعكاساته على التنمية البشرية, دار جرير للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى, عمان, 2010, ص 38.
9- نبيل مرزوق:"تحديات التنمية البشرية في سوريا, جمعية العلوم الاقتصادية السورية", دمشق 2000, على موقع الانترنت **www.mafhoum.com.**
10- د. أبو الحسن عبد الموجود, د. إبراهيم أبو زيد, المرجع نفسه, ص 186.
11- بريرة انجهام ترجمة حاتم حميد محسن, الاقتصاد و التنمية, دار كيوان للطباعة و النشر و التوزيع, الطبعة الأولى, سورية, دمشق, 2010, ص 42.
12- محمد ولد أحمد سالم, الاقتصاد الموريتاني, ثلاثون سنة من الجهود التنموية النتائج و الآفاق, دار القافلة للصحافة و النشر، نواكشوط، موريتانيا، 1992، ص 89.
13- المركز الموريتاني لتحليل السياسات, عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا, 2005, نواكشوط, ص 22.
14- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011, ص 21.
15- وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية الموريتانية, الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر, المجلد1, مراجعة مؤقتة, سبتمبر 2010, ص 62